

Distr.: General
22 September 2015

Original: Arabic

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة السبعون

البند ١٠٨ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهتان إلى
الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية
السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

في الوقت الذي تحيي فيه الأمم المتحدة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار مجلس
الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) القاضي بمنع التحريض على العنف والإرهاب، ومع اقتراب الذكرى
السنوية الرابعة عشرة لاعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الخاص بمكافحة الإرهاب والذي جاء
في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شهدتها مدينة نيويورك في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر
لعام ٢٠٠١، تجدد حكومة الجمهورية العربية السورية دعوتها للأمم المتحدة، بأجهزتها المعنية
ودولها الأعضاء، للالتزام الجاد والصادق بمكافحة الإرهاب، ووضع النصوص التي اعتمدها
على مر السنين موضع التطبيق الكامل والصارم، ومساءلة الدول الداعمة للإرهاب وإلزامها
بالكف عن انتهاكاتها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن الإرهاب الذي يستهدف سوريا، دولة وشعباً، منذ أكثر من أربع سنوات قد بلغ
حدوداً غير مسبوقة في إجرامه ووحشيته. وقد وضعنا مجلس الأمن أمام صورة الأعمال
الإرهابية التي تشهدها سوريا وآخرها القذائف الصاروخية التي تطلقها الجماعات الإرهابية
على مدينتي دمشق وحلب وسائر مدن وقرى سوريا ومنشأتها وبنائها التحتية والتفجيرات



الإرهابية التي شهدتها مدينة الحسكة بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. إن هذه الأعمال الإرهابية وغيرها تستدعي التزاماً دولياً قوياً بتجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله. وإنه لمن المؤسف أن القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، بالرغم من أهميتها، لم يتم الالتزام بها في كثير من الأحوال إما لاعتقاد بعض الدول الأعضاء بأنها في مأمن من الإرهاب والتطرف العنيف، أو لثغرات في القدرات والإمكانات لدى دول أخرى، أو لغياب الإرادة السياسية والانخراط المباشر أو غير المباشر لحكومات دول أعضاء بدعم الإرهاب وتمجيده والتحريض على العنف والأعمال الإرهابية الإجرامية الممجية.

ففي حين تطالب قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب الدول الأعضاء كافةً باتخاذ جملة من الإجراءات التشريعية والعملية اللازمة لمكافحة آفة الإرهاب التي تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، تواصل حكومات دول أعضاء في هذه المنظمة، وفي مقدمتها السعودية وتركيا وقطر، تقديم جميع أشكال الدعم للإرهاب والإرهابيين، من مال وسلاح وفكر تكفيري متطرف ومجندين ومرترقة أجناب. كما تواصل حكومات دول أخرى، بعضها أعضاء في مجلس الأمن، تسييس قضايا مكافحة الإرهاب وتعامل معها بازدواجية فاضحة وتغض الطرف عما تقوم به حكومات الدول الداعمة للإرهاب من انتهاكات صارخة تستوجب المساءلة الصارمة. هذا في حين جعلت دول أعضاء من أراضيها ملاذاً للجماعات المتطرفة وأتاحت لها التحريض على العنف والإرهاب ونشر خطاب الكراهية وبث الفتن بين الأديان بذرائع أصبحت معروفة للجميع، فأين هو مجلس الأمن والأمم المتحدة من كل ذلك؟

إن الأمم المتحدة مدعوة أيضاً لوضع حد لاستغلال نظام "أردوغان" القائم في تركيا لمعاناة المواطنين السوريين الذين هجرهم الإرهاب المدعوم من تركيا والتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض الدول الأعضاء على سوريا من ديارهم، إذ يدفع النظام التركي بمؤلاء للهجرة إلى أوروبا لخلق أزمة إنسانية واسعة النطاق تعتقد تركيا أنها ستدفع أوروبا والولايات المتحدة لدعم مقترحها الهادف لإنشاء "منطقة حاضنة للإرهاب" في شمال سوريا. كما تأتي المطالبة التركية بإدراج بند على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اللاجئين السوريين استكمالاً لهذا المسعى وللتمهيد لاستغلال "القمة الإنسانية الدولية" التي ستعقد في إسطنبول العام القادم لخدمة الأغراض التركية الدنيئة والاتجار بمعاناة السوريين.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد مجدداً أنه من غير الممكن القضاء على الإرهاب، الذي يمثلته تنظيميما "داعش" و "جبهة النصرة" وغيرهما من التنظيمات والكيانات والجماعات والأفراد المرتبطين بتنظيم القاعدة والذين ينشطون على الأراضي السورية والعراقية ويهددون السلم والأمن الإقليميين والدوليين، من دون التنسيق المسبق والتعاون الكامل مع الحكومة السورية. وإن محاولة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكندا وأستراليا تبرير تدخلهم في سوريا "لمكافحة داعش" استنادا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ودون التنسيق مع الحكومة السورية، يمثل تشويها لأحكام الميثاق وتلاعبا بالقانون الدولي سعيا لاستهداف السيادة السورية بما يؤدي إلى إطالة أمد الإرهاب. ويبقى السبيل الوحيد المجدي والكفيل بمكافحة الإرهاب هو إقامة تحالف دولي فاعل ضمن إطار الشرعية الدولية وبمشاركة الدول المعنية وفي مقدمتها الدولة السورية التي تمثل الطرف الأساسي الذي يتصدى للإرهاب في المنطقة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم